18 مليار جنيه حصيلة دعاوى شركات عالمية ضد حكومة الانقلاب

الاثنين 11 مايو 2015 12:05 م

تواجه الحكومة الانقلابة مأزقاً جديدا بسبب تزايد عدد الدعاوى القضائية أمام مركز التحكيم الدولي لتسوية منازعات الاستثمار "اكسيد" بواشنطن، من قبل مستثمرين عرب وأجانب، والبالغ عددها حتى الآن نحو 37 قضية

وحسب مستثمرين ومصادر قضائية "تقدّر مطالبات هذه الدعاوى بحوالي 18 مليار جنية مصري (حوالي 2.36 مليار دولار).

ومن بين 15 شركة رفعت دعاوى قضائية هنالك شركات عربية ودولية مرتبطة بعقود مع الحكومة منذ أيام حكم الرئيس المخلوع حسنى مبارك

وحسب هذه المصادر، فإن من أبرز المستثمرين الذين قاموا برفع دعاوى تحكيم دولي ضد مصر شركات سعودية وإماراتية وكويتية، بالإضافة إلى شركات هندية وكورية وألمانية، منها شركة "كوروب إنترناشيونال" و"إتش أند أتش" و"فينوسا" و"فيولا" و"الفطيم" و"أجريوم" و"أوتش" و"داماك" و"أندوراما" و"المراجل".

ويأتي على رأس التسويات إنهاء الخلاف مع المستثمر الهندي الذي اشترى شركة "شبين الكوم" للغزل والنسيج عام 2006 مقابل 120 مليون جنيه فقط، حيث مثلت نسبة المستثمر

الهندي 70% من رأس المال بقيمة 21.7 مليون دولار، في حين بلغت نسبة الشركة القابضة 18% بقيمة 5.6 مليون دولار، واتحاد العاملين المساهمين 12% بقيمة 3.7 ملايين دولار

وفي أعقاب إتمام الصفقة، تمكن المستثمر الهندي من تحويل اسمها إلى "شركة أندوراما تكستيل" قبل أن يصدر حكم قضائي بعودتها للدولة كما أن شركة "الفطيم" الإماراتية تدور قضيتها حول قطعة أرض مملوكة لها بالمعادي
وقال مستثمرون على صلة بالدعاوى المرفوعة أمام مركز التحكيم الدولي، فضّلوا عدم ذكر أسمائهم: "جاءت تلك الخلافات بسبب سياسة حكومة المخلوع حسني مبارك الخاطئة، والخاصة ببيع شركات القطاع العام منذ عام 2006، وتحويلها إلى نظام الخصخصة".

وكانت الشركات العامة تمثل العمود الفقري للاقتصاد المصري منذ إنشائها في الستينيات من القرن الماضي، وعلى الرغم من صدور أحكام بعودة شركات سيمو للورق وطنطا للكتان وإسمنت أسيوط وعمر أفندي والعربية للتجارة والنيل لحلج الأقطان وغزل شبين للحكومة بقرار قضائي، إلا أنها ما زالت تعاني مشاكل اقتصادية كبيرة، وبعضها على وشك الإفلاس ولم تمد الحكومة المصرية يدها لانتشال تلك الشركات مما تعاني منه، ووصل الأمر إلى حد أن العمال لم يتقاضوا رواتبهم منذ ستة أشهر

وكشف المركز المصري للحقوق الاقتصادية في تقرير حديث له، أن الحكومة في ورطة مالية كبيرة بسبب سياسة الخصخصة الخاطئة، وأن اللجوء إلى التحكيم الدولي يضر بالاقتصاد المصري كثيراً، ويؤدي إلى عزوف المستثمرين العرب والأجانب عن الاستثمار في مصر

وأكد التقرير أن نجاح المؤتمر الاقتصادي الذى عقد بشرم الشيخ في مارس/ آذار الماضي مرهون بإنهاء الخلافات مع كافة المستثمرين إنهاءاً حقيقياً وليس مجرد "شو إعلامي".